مجلة التراث المجلد 11 / العدد: 10 (مارس 2021) (2021 (al. TURATH Journal. volume 11, issue 01(march 2021)

ظاهرة الهجرة في مضمون أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030

The Phenomenon Of Migration In The Context Of The United Nations 2030 Agenda For Sustainable Development

"ṣāhirat al-higrat fī maḍmūn agindat al-umam al-muttaḥidat li-ttanmiyat al-mustadāmat 2030"

 1 أحمد مسعودي *

مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 07000، الجزائر.

¹ MESSAOUDI Ahmed*

Laboratory of Rights and Freedoms in Comparative Systems, Faculty of Law and Political Science, Mohamed Khider University of Biskra, 07000, ALGERIA.

<u>ahmed.messaoudi@univ-biskra.dz</u>

iD ORCID ID<u>: https://orcid.org/0000-0001-5549-590X</u> نور الصباح عكنوش

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 07000، الجزائر.

2 AKNOUCHE Nour Essabah

Department of Political Science and International Relations, Faculty of Law and Political Science, Mohamed Khider University of Biskra, 07000, **ALGERIA**.

<u>n.aknouche@univ-biskra.dz</u>

ORCID ID: https://orcid.org/0000-0003-1204-2139

تاريخ الاستلام: 2021/01/29 تاريخ القبول: 2021/02/25 تاريخ النشر: 2021/03/30

≥لتوثيق هذا المقال: أسلوب إيزو 690-2010

مسعودي ،أحمد، عكنوش، نور الصباح، مارس 2021. ظاهرة الهجرة في مضمون أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030. مجلة التراث، المجلد 11، العدد 01، من ص68، إلى ص91. [E-ISSN 2602-6813].

➤ TO CITE THIS ARTICLE: Style ISO 690-2010

MESSAOUDI, Ahmed, AKNOUCHE, Nour Essabah, March 2021. The phenomenon of migration in the context of the United Nations 2030 Agenda for Sustainable Development. *AL TURATH Journal*. volume 11, issue 01, P 68, P91. [ISSN: 0339-2253 E-ISSN. 2602-6813].

المتعلقة بقواعد الملكية الفكرية، ويحمل أصحابها فقط كل تبعات مؤلفاتهم.

Attention:
What is stated in this journal expresses the opinions of the authors and does not necessarily reflect the views of the editorial board or university. All publications are subject to legal protection related to intellectual property rules, and their owners only bear all the consequences of their literature.

Open Access Available On:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/323





E-ISSN 2602-6813 ISSN: 0339-2253 Legal deposit: 2011-1934

ملخص:

قدف الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الجانب الإيجابي للهجرة، التي ينظر لها في الغالب من منظور سلبي مهدد لإستقرار وإزدهار الأفراد والمجتمعات، الدول والتكتلات الدولية، ولكشف المتغير الفارق الذي يلقى الإجماع والذي بتوفره تتحقق معادلة الهجرة لتنمية مستدامة وشاملة، المتضمن في خطة التنمية المستدامة 2030 للأمم المتحدة، حيث تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي، أين توصلنا إلى أن عملية الإدارة السليمة للهجرة هي الشرط الأساسي الكفيل بتحقيق مكاسب تنموية منها، إضافة إلى ما تتطلبه بحكم انها ذات طبيعة عابرة للحدود من حوكمة وحتمية تشاركية بين جميع الفاعلين، في سبيل الحد أو التخفيض من تهديدات ومضار وحسائر الهجرة، والتحول نحو هجرة إنسانية منتظمة ونظامية وآمنة، على أن يتم إدماج الهجرة في كل الإستراتيجيات والسياسات التنموية بالتوازي مع توفر بيانات عالية الجودة حول كل ما يتعلق بالهجرة والتنمية أبعادها.

كلمات مفتاحية: إغتراب دولى؛ تنسيق السياسات؛ بيانات جيدة؛ شراكة؛ حوكمة.

F22; E61; G3 :JEL تصنيفات

Abstract:

The research paper aims to shed light on the positive side of migration, which is often viewed from a negative perspective that threatens the stability and prosperity of individuals and societies, states and International conglomerates, and to uncover the unanimous differential variable that with its availability achieves the migration equation for sustainable and comprehensive development, included in the 2030 Sustainable Development Plan To the United Nations, The descriptive and analytical approach was adopted, where did we conclude that the process of sound migration management is the basic condition guaranteeing the achievement of developmental gains from it, in addition to what it requires by virtue of its transboundary nature of governance and participatory determinism among all actors, in order to limit or reduce threats, harm and migration losses and the shift towards regular and safe human migration, provided that migration is integrated into all development strategies and policies in parallel with the availability of high-quality data on everything related to migration and development in all its dimensions.

Keywords: International expatriation; Policy coordination; Good data; Partnership; governance.

JEL Classification Codes: F22; E61; G3

Résumé:

Le document de recherche vise à faire la lumière sur le côté positif de la migration, qui est souvent considérée dans une perspective négative qui menace la stabilité et la prospérité des individus et des sociétés, des États et des Conglomérats internationaux, et à découvrir la variable différentielle unanime qui, avec sa disponibilité, permet d'atteindre l'équation de la migration pour un développement durable et global, incluse dans le Plan de développement durable à l'horizon 2030 aux Nations Unies, L'approche descriptive et analytique a été adoptée, où avons-nous conclu que le processus de bonne gestion des migrations est la condition fondamentale garantissant la réalisation des gains de développement qui en découlent, en plus de ce qu'il exige en vertu de sa nature transfrontalière de gouvernance et de déterminisme participatif entre tous les acteurs, afin de limiter ou de réduire les menaces, les dommages et les pertes migratoires et le passage à une migration humaine régulière et sûre, à condition que la migration soit intégrée dans toutes les stratégies et politiques de développement parallèlement à la disponibilité de données de haute qualité sur tout ce qui concerne migration et développement dans toutes ses dimensions.

Mots clés: International expatriation; Coordination des politiques; Bonnes données; Partenariat; la gouvernance.

JEL Classification Codes: F22; E61; G3

مقدمة

تعتبر الهجرة والتنقل البشري ظاهرة إنسانية ترسم عبر حركتها المنتظمة وغير المنتظمة، الإرادية واللاإرادية ملامح تاريخ المجتمعات خاصة في جوانبها الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية، رغم وصفها بأنها متعددة الأوجه وبأنها متباينة في مجالها ومفهومها فالأساس أنها حاجة إنسانية ومظهر يجسد الطبيعة البشرية الباحثة باستمرار عن غاية الحرية في مجال أكثر انفتاح وأقل تقييدا قبل أن تكون وسيلة لتلبية حاجات ومطالب أحرى كالمياه، العمل، المال، الغذاء، التعلم، السلامة، الأمن والاستقرار وغير ذلك، ورغم ذلك الجدل في كونها غاية أو وسيلة كانت محل توافق على أنها تحقق في نهاية المطاف مكاسب للإنسان.

بظهور حدود العصبة والقبيلة ثم الدولة والتكتلات الدولية بمفهومها الحديث، ظهرت مفاهيم جديدة ترتبط بالسيادة والوطنية (الحدود، الأمن، الإقتصاد، المصلحة، الصحة، الهوية،... إلخ)، فتحولت زاوية النظر إلى الهجرة والتنقل البشري من كونما محل إتفاق على أنما مورد فرص أو تشابك بين هذا وذاك، لتصبح –مع تطور الحياة البشرية ودوران عجلة التاريخ التي عادت إلى مشهد البداية متحليا في مفهوم العولمة الذي ينكر مفهوم الحدود بمعناها الكلاسيكي – ظاهرة دولية واسعة تؤثر على الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية والبيئية للتنمية، وتتيح للأفراد والمجتمعات والدول الكلاسيكي من الفرص وتضعها أمام العديد من التحديات، ذلك ما يفسر إنتهاج الدول لمقاربة المعالجة التنموية التشاركية لقضايا المحجرة في محاولة للحد من تحدياتها وتعظيم فرص منافعها ومكاسبها، تمظهرت في تراكم البرامج و الخطط وصولا إلى خطة التنمية المستدامة 2030 للأمم المتحدة كأحد أهم مخرجات التنسيق الدولي (2015–2030)، هذه الأخيرة كان لقضايا الهجرة نصيب منها.

إشكالية الدراسة: تأسيسا على ما جاء سلفا، فإن هذه الدراسة تنطلق من مضمون إشكال أساسي يتمثل في الصيغة التالية: كيف يكون للهجرة دور إيجابي في تحقق أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة 2030؟

يندرج تحت هذه الإشكالية المحورية تساؤلات فرعية:

- كيف تساهم الهجرة في أبعاد التنمية (اقتصادية، اجتماعية، بيئية)؟ (علاقة إيجابية "خطية: هجرة-تنمية").
 - كيف تتأثر الهجرة بأبعاد التنمية؟ (علاقة تأثر: أحذ و رد "تفاعلية").
 - متى ينظر للهجرة على أنها رافد للمكاسب التنموية؟ (أسلوب إدارة الهجرة).

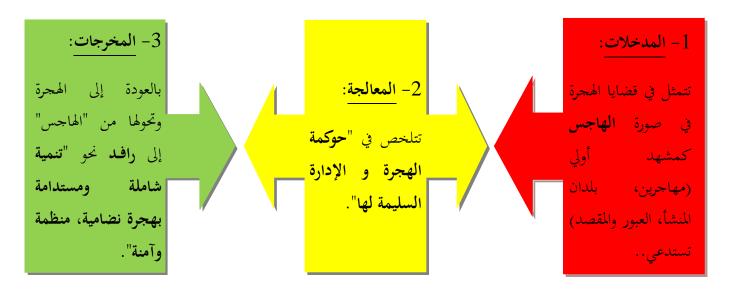
الفرضية: للإجابة على الإشكالية والتعمق في دراستها وفق منهج واضح وسليم، تمت صياغة الفرضية الرئيسية بهدف احتبار صحتها على النحو الآتي:

تمثل مرحلة معالجة الهجرة بتبني عملية إدارة سليمة وحوكمة في التسيير خاصة ما تعلق بمعايير التشاركية والشفافية والرقابة بمثابة التحول من مصدر تحد إلى مورد فرص نحو هجرة نظامية، منتظمة وآمنة، في سبيل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

أهداف الدراسة: تمدف الورقة إلى ما يلي:

- كشف المتغير الفارق الذي بتوفره تتحقق معادلة "الهجرة لتنمية مستدامة وشاملة" بخلاف المفهوم النمطي السلبي حول الهجرة.
- كما تهدف الورقة إلى توضيح ما سبق في مشهد تقني نسقي يبتعد نوعا ما عن الوصف النمطي الكلاسيكي للهجرة، وذلك بتبني منظور خطة التنمية المستدامة 2030 للهجرة، والتركيز على حقيقة العلاقة بين الهجرة والتنمية، نحو تصور ديناميكي يعتمد نموذج: المدخلات ثم المعالجة إلى المخرجات، نوضحه في الآتي:

الشكل 1: يوضح الهدف من الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية موضوع الدراسة في ما يلي:

- درجة الأهمية التي تكتسيها ظاهرة الهجرة وكثافة الترحال التي تحولت إلى ظاهرة ذات طابع دولي خاصة من حيث النطاق والأثر.
 - دور الهجرة الإنسانية وأثرها على التنمية بجميع أبعادها.
- تطور مفهوم التنمية من عملية التخطيط إلى التطبيق والتقييم، في نسق تراكمي إستقر في خطة التنمية المستدامة 2015- 2030 للأمم المتحدة، اهتم مضمونها (أهداف وغايات ومؤشرات) بقضايا الهجرة في محاولة لضبطها بعيدا عن الإختلاف والتباين في أوجهها ومجالاتها ومفهومها، حيث تم التأكيد على طابعها العالمي.
- مع ازدياد الوعي بالحاجة إلى التعامل مع الهجرة غير النظامية وأهمية موضوع الهجرة الدولية يثير ويشجع كل الفاعلين على عملية البحث عن أسلوب ونهج إدارة وتسيير أمثل لها لتتحول من تحد إلى فرصة.

حدود الدراسة: ترتبط حدود الدراسة زمانا ومكانا بخطة التنمية المستدامة 2030 للأمم المتحدة، حيث يمكن تحديد نطاقها كالآتي:

- الحدود الزمانية: يمتد المحال الزماني للدراسة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2030، وبالتحديد ابتداء من شهر سبتمبر 2015 تاريخ إعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة النص النهائي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعنوان "تحول عالمنا"، حيث دخلت حيز التنفيذ في يناير 2016.
- الحدود المكانية: يتحدد الحيز المكاني للدراسة بالنطاق الأممي المفتوح لخطة التنمية المستدامة 2030، وبالطابع العالمي لمضمونها (الأهداف، الغايات والمؤشرات).

الدراسات السابقة: من أهم الدراسات السابقة التي لها صلة بمتغيرات موضوع الدراسة هي:

دراسة صادرة عن إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين، القطاع الإجتماعي التابع للأمانة العامة لجامعة الدول العربية موسومة بـ "ورقة معلومات حول الأهداف ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030": تم التطرق فيها إلى:

- مكونات خطة التنمية المستدامة 2030 وعلاقاتها بالهجرة: أين تمت الإشارة إلى أنه من الممكن زيادة جودة وحجم الأثر الإيجابي للهجرة على التنمية في مجتمعات المنشأ والعبور والمقصد، وإضافة إلى آثار الهجرة والنزوح بالغة الأهمية على نتائج التنمية المستدامة.
- أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالهجرة: تم عرض الأهداف و الغايات الصريحة لخطة التنمية المستدامة 2030 التي لها علاقة مباشرة مع الهجرة، والإشارة إلى وجود عدة أهداف إضافية تتشابك مع قضايا الهجرة أيضا.

القيمة المضافة التي تسعى الدراسة لتقديمها هي تجاوز مرحلة الوصف في تناول موضوع الهجرة وتصنيفها بين التحديات والفرص، إلى التعايش مع قضاياها والإرتقاء في التعامل معها بأسلوب تسيير منهجي وعلمي، يحقق مكاسب تنموية بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية المستدامة الشاملة للجميع، ويخفض قدر الإمكان من الخسائر والتهديدات التي قد تنجم عن الهجرة.

منهجية الدراسة: لبلوغ غاية البحث المرجوة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعني به:

- دراسة واقع ظاهرة الهجرة، ووصفها وصفا دقيقا من خلال جمع ما توفر عنها من معطيات، وتوضيح درجة ارتباطها بالعملية التنميوية.
- محاولة التشخيص والربط والتفسير لمختلف المعطيات المتوفرة وتصنيفها وبيان نوعية العلاقة بين متغيراتها واسبابها واتجاهاتها واستخلاص النتائج منها، ومحاولة استشراف مستقبل التنمية في ظل الهجرة، وشكل الهجرة في ظل وجود تنمية، وذلك من منظور خطة التنمية المستدامة 2030.

على ضوء الاشكالية المقدمة انفا اعتمدنا على الخطة التالية:

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (هجرة، تنمية)

المطلب الأول: الهجرة المفهوم والأنواع

المطلب الثاتي: مفهوم التنمية

المبحث الثاني: الهجرة ضمن خطة التنمية المستدامة 2030

المطلب الأول: لمحة عامة عن خطة التنمية المستدامة 2030

المطلب الثاني: خطة التنمية المستدامة 2030 و الهجرة

المطلب الثالث: الهجرة مصدر لمكاسب تنموية (كيف؟)

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (هجرة، تنمية)

نسلط الضوء في هذا المبحث على ضبط وتحديد مفاهيم المتغيرات المشكلة لموضوع الدراسة، إذ بات من الواضح أن الإطار المفاهيمي أصبح يحظى بأهمية وإهتمام كبيرين من طرف القراء مهما كانت تخصصاتهم وميولاتهم البحثية، لما لذلك من أثر على مستوى فهم حدود الدراسة وتوجهاتها وزاوية معالجتها وغايتها.

سنحاول تحديد وضبط مفهوم الهجرة وكذا مفهوم التنمية بما يتناسب مع الهدف من موضوع الدراسة، رغم ما تعانيه العلوم الإجتماعية والإنسانية بصفة عامة من صعوبات تتعلق بضبط الإطار المفاهيمي لظواهر الدراسة في مختلف التحصصات (علوم: السياسة، النفس، الإجتماع، التاريخ ... إلخ)، إضافة إلى إشكال نقل دلالات المصطلحات والمفاهيم بدقة من لغة إلى أخرى، إذ تجدر الإشارة أن ضبط المفهومين (هجرة، تنمية) يثيران سجالا بين المهتمين بشأن كل منهما وبشأن حقيقة العلاقة بينهما أيضا كما يعرفان غزارة في الاجتهادات المفاهيمية.

المطلب الأول: الهجرة المفهوم والأنواع

يرتبط مفهوم الهجرة بمتغيرات ومؤشرات وأبعاد عديدة ومتشابكة، كما أن هذا المفهوم عرف تراكما إنعكس على دلالاته، لذا نحاول من خلال هذا المطلب التركيز على مفهوم للهجرة وأنواعها بالإنتقال من المفهوم العام إلى المفهوم الذي يعرف أكثر إجماعا وتوافقا.

الفرع الأول: مفهوم الهجرة

تعني الهجرة في مفهومها العام "عملية إنتقال الأشخاص من بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى بمدف الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة" ¹.

و في نفس الإطار تعرف على أنها "إنتقال لفرد أو جماعة ممن منطقة إلى أخرى سواء في نفس حدود بلاد الإقامة أو خارج البلاد، وقد تتم بإدرادة الأشخاص أو بإضطرارهم إلى ذلك" 2.

والهجرة في اللغة العربية من (الهجر) ضد الوصل، و(المهاجر) من أرض إلى أرض أي ترك الأولى للثانية، وورد مصطلح الهجرة في العديد من المعاجم، فقد جاء في "معجم المصطلحات الجغرافية" مشيراً إلى انتقال الأفراد من مكان إلى آخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة، كما ورد في "المعجم الديمغرافي" الصادر عن قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة تعريفاً بأنها شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصل، أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول، أو المكان المقصود ويتبع ذلك تبدل في محل الإقامة 3.

الفرع الثاني: الهجرة مفهوم توافقي

رغم اعتراف منظمة الأمم المتحدة بأنه لا يوجد تعريف متفق عليه قانونا حول الهجرة والمهاجر، إلا أنها -وبوصفها مؤسسة أثمية تلقى مخرجاتها توافقا وقبولا لعدة إعتبارات خاصة من الناحية القانونية (الشرعية) - تعرف المهاجر على أنه: "كل شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة بغض النظر عن الأسباب سواء كانت طوعية أو كرهية، وبغض النظر عن الوسيلة المستخدمة للهجرة سواء كانت نظامية أو غير نظامية" 4.

يفهم من هذا التعريف أنه ينظر للهجرة من معايير:

- حدود المكان: الإقامة في دولة أجنبية خارج الحدود الوطنية.
 - المدة الزمنية: الإقامة لأكثر من سنة.
- الدوافع والشرعية: غض الطرف عن الأسباب الدافعة وكذا عن نظامية الوسيلة المستخدمة للهجرة.
 - العدد أو الحجم: كل شخص سواء كان مهاجرا بمفرده أو ضمن مجموعة.

العنصر المشترك بين المعايير المذكورة والذي يؤكد عليه تعريف الأمم المتحدة للهجرة هو الإقامة في دولة أجنبية لمدة تفوق السنة.

من جانب آخر تعرف منظمة الهجرة الدولية (IMO) ظاهرة الهجرة على أنها: "عملية التحرك سواء عبر الحدود الدولية أو داخل الدولة الواحدة، فهي حركة انتقال سكانية تشمل أي نوع من حركات الأفراد أي كان طولها أو تكوينها أو أسبابها وتشمل هجرة الباحثين، الأشخاص المشردين، المهاجرون الاقتصاديون" 5.

من خلال تعريف منظمة الهجرة الدولية للهجرة يتضح أنه يختلف عن التأصيل التعريفي لمنظمة الأمم المتحدة، حيث أنه لم يشترط إقامة المهاجر في مكان المقصد ولم يشترط أيضا أن تكون وجهة المهاجر إلى بلد خارج الحدود الوطنية.

الفرع الثاني: أنواع الهجرة

عرفت الهجرة عديد التصنيفات تستند إلى معايير مختلفة، يتم عرض أهمها في الجدول التالي:

الجدول 1: يوضح أنواع الهجرة

التصنيف	المعيار	
الهجرة الطوعية: وتكون اختيارية، ففي حالات كثيرة يقرر الأفراد والجماعات ترك مناطقهم الأصلية تركا		
طوعيا بمدف الاستقرار في مناطق أخرى لأسباب عديدة.	الدوافع	
الهجرة القسرية: غالبا ما تكون نتيجة عنف قد يمارس ضد الأفراد والجماعات كالحروب واحتلال الأراضي	رع	
والتعذيب والإرهاب والفقر		
ا لهجرة المؤقتة : وهي الهجرة التي تكون لفترة محدودة.		
الهجرة الدائمة: وهي غالبا ما تكون نهائية وعلى الأقل لا يعود المهاجر بعدها إلى موطنه الأصلي إلا بعد	المدة	
فترة طويلة من هجرته.		
الهجرة الفردية: ويقتصر هذا النوع من أنواع الهجرة على فرد واحد.		
الهجرة الجماعية: يشترك فيها عدد من الأفراد أو الأسر، وتنتج غالبا من الغزو والاحتلال أو الكوارث	الحجم	
الطبيعية أو الحروب الأهليةإلخ.		
الهجرة الشرعية: وهي الهجرة التي تتم وفقا للقوانين والقواعد القانونية الدولية للهجرة.	ال م ت	
الهجرة غير الشرعية: وهي الهجرة غير النظامية التي تخالف القوانين والقواعد الدولية للهجرة.	الشرعية	
الهجرة الداخلية: وهي تحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة وهذا النوع لا يتطلب		
تأشيرات أو إذن مسبق للانتقال من منطقة إلى أخرى.	المكان	
الهجرة الخارجية: وهي الهجرة التي يعبر فيها المهاجر الحدود الجغرافية أو السياسية من دولة معينة إلى دولة	المكان	
أخرى بمدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة		

المصدر: مشوار سعد الدين، شنافي فوزية، 2018، ص. 199.

تحدر الإشارة أنه من خلال ما تضمنه الجدول (01) فإن الهجرة إنتقلت من المفهوم الضيق المقيد بحدود المكان إلى المفهوم الذي يؤكد على الطبيعة الدولية للهجرة في نطاق مفتوح و متشابك، حيث أنه مع بداية القرن الواحد والعشرين ساهمت عدة عوامل في تكريس مفهوم الهجرة الدولية، نوجز أهمها في النقاط التالية: 6

- بروز الأهمية البالغة لتحويلات المهاجرين في تنمية إقتصاديات دول الإرسال ومواجهة الفقر وخفض نسب البطالة والحد من الصراعات.

- بروز البعد "عبر الوطني" للهجرة وذلك بإندماج المهاجرين واللاجئين في نشاطات اقتصادية واحتماعية وثقافية تتعدى حدود الدول، هذه النشاطات أصبح لها تأثير كبير على التنمية المحلية.

المطلب الثاتي: مفهوم التنمية

كما مفهوم الهجرة، عرف مفهوم التنمية إجتهادات وتطورا تماشيا مع السياق التاريخي وما تحيط به من ظروف خاصة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، نحاول في هذا المطلب أن نخلص لمفهوم أكثر ضبطا وقبولا للتنمية.

الفرع الأول: من مفهوم التنمية إلى التنمية المستدامة

يمكن تلخيص مفهوم التنمية وصولا إلى مفهوم التنمية المستدامة من خلال الجدول التالي، الذي يؤكد على التراكمية وحجم الإجتهادات والسجالات التي عرفها المفهوم في سبيل ضبطه وتحديد دلالاته.

الجدول 2: الانتقال من التنمية إلى التنمية المستدامة

مفهوم التنمية	الفترة الزمنية/ بصورة تقريبية	المرحلة
التنمية= النمو الإقتصادي.	نهاية الحرب العالمية الثانية-منتصف ستينات القرن 20.	1
التنمية= النمو الإقتصادي+التوزيع العادل.	منتصف الستينات-منتصف سبعينات القرن 20.	2
التنمية الشاملة= الإهتمام بجميع الجوانب الإقتصادية	منتصه السبعينات – منتصه عايينات القرآن [1] .	3
و الإجتماعية بالمستوى نفسه.		3
التنمية المستدامة= الإهتمام بجميع حوانب الحياة	إبتداء من النصف الثاني من ثمانينات القرن 20.	4
الإقتصادية + الإحتماعية + البيئية بنفس المستوى.	إبنداء من النصف الناتي من عالينات القرن 20.	4

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، 2007، ص. 34.

يوضح الجدول الثاني تطور مفهوم التنمية إستجابة لتطور حاجات ومتطلبات الحياة الإنسانية، حيث أصبحت تعنى بمفهوم الإستدامة والتأكيد على شمولها إضافة للبعد الإقتصادي (الذي يمثل المفهوم الكلاسيكي للتنمية) البعد الإجتماعي وكذا البعد البيئي والإيكولوجي، هذا الأخير كان مهددا بسبب تغليب المصلحة والربحية والتركيز على الجانب الإقتصادي، ليتشكل مفهوم التنمية المستدامة وحدة عضوية متكاملة في صورة نظام ونسق من الأبعاد الثلاثة (الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي).

الفرع الثانى: مفهوم التنمية المستدامة لدى منظمة الأمم المتحدة

تؤكد منظمة الأمم المتحدة على تغير الفهم العالمي للتنمية، وتشدد على البلدان بضرورة الاتفاق على أن التنمية المستدامة هي: "التنمية التي: تعزز الازدهار والفرص الاقتصادية وزيادة الرفاه الاجتماعي وحماية البيئة + توفر أفضل السبل لتحسين معايش الناس في كل مكان" 7.

يركز مفهوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على:

- البعد الإقتصادي: التأكيد على أن المفهوم لم يأت لتقويض الإزدهار والفرص الإقتصادية لصالح البعد البيئي.
 - البعد الإجتماعي: إيلاء الأهمية للبعد الإقتصادي و البيئي يؤدي بالضرورة إلى زيادة الرفاه الإجتماعي.
 - البعد البيئي: حماية البيئة من الشراهة الإقتصادية.
 - البعد العالمي: النطاق المفتوح وشمولية التنمية غير المقيدة بحدود المكان.
 - البعد الإنساني: تستهدف الإنسان بالأساس.

إضافة إلى التأكيد على تكامل الأبعاد المذكورة المشكلة في مجملها وحدة عضوية ونظاما متناسقا محوره الإستدامة.

فالتنمية المستدامة تبقى رغم كثرة -الإجتهادات والتنظير - في ملخصها "عملية تراكمية تتأسس على ما هو قائم الآن، آخذين في الحسبان وبصورة ملزمة الإمتداد الزمني كحق لغيرنا علينا" 8.

وفي ضوء ما ورد، فإن التعريف الأكثر وضوحا للتنمية المستدامة هو الذي يرى بأنها: التنمية التي تأخذ في الإعتبار القيود الثلاثة الرئيسية التي تفرضها البيئة على جهد التنمية، ألا وهي عدم التبذير في إستعمال الموارد الناضبة، والإلتزام بإستعمال الموارد المتحددة بحدود قدرتها على تجديد نفسها، وعدم تجاوز قدرة البيئة على هضم ما يلقيه فيها جهد التنمية من مخلفات 9.

المبحث الثاني: الهجرة ضمن خطة التنمية المستدامة 2030

بعد التأصيل لمفهوم الهجرة والتنمية يتأكد بأن أهم نقطة يتفق عليها المفهومين وتتصدر المشهد بينهما هي الطبيعة الدولية والتحرر من قيود حدود مكان (الدول)، خاصة مع واقع العولمة والتكنولوجية وإنعكاسه على المصير المشترك لدول العالم والإنسانية، وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى مساعي المجتمع الدولي في تطويع الهجرة الإنسانية الدولية لصالح التنمية المستدامة التي بدورها وفي حال تحقيقها - تعود بالنفع الشامل على الهجرة بكل أركانها (مهاجرين، بلدان المنشأ، العبور والمقصد)، من خلال دراسة نموذج خطة التنمية المستدامة 2030 للأمم المتحدة في هذا الجانب.

المطلب الأول: لمحة عامة عن خطة التنمية المستدامة 2030

تعتبر خطة التنمية المستدامة 2030 للأمم المتحدة أحد مخرجات التنسيق الدولي إستجابة لمدخلات حاجيات ومطالب الإنسانية المختلفة والمتحددة (إقتصادية، إحتماعية وبيئية)، التي يمتد نطاقها الزماني من سنة 2015 إلى سنة 2030، جاءت في إطار نسق تراكمي إستكمالا لمسيرة إثراء البرامج المتعلقة بقضايا التنمية بمفهومها الحديث (فقر، تعليم، صحة، بيئة، هجرة ...إلخ)، ويمكن عرض ملامحها في النقاط التالية 10:

- تم إعتماد أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 من قبل رؤساء الدول والحكومات والممثلين السامين في إجتماع لهم بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 25 إلى 27 سبتمبر 2015، بوصفها أهدافا عالمية جديدة للتنمية المستدامة، وبدأ سريانها في 01 جانفي 2016، وسيسترشد بما في اتخاذ القرارات على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة (2015).

- تمثل الخطة برنامج عمل لأجل: الناس (إنهاء الفقر والجوع، بجميع صورهما وأبعادهما، و كفالة أن يمكن لجميع البشر تفعيل طاقاتم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة وفي ظل مناخ صحي)، كوكب الأرض (حماية كوكب الأرض من التدهور بالتركيز على محور الإستدامة)، الازدهار (كفالة أن يتمتع جميع الناس بحياة يظلها الرخاء تلبي طموحاتهم، وأن يتحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في انسجام مع الطبيعة)، تعزيز السلام العالمي (لا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة)، الشراكة.

يقصد بالشراكة هنا (بإعتبارها أهم ركيزة ومحور العملية): حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ الخطة من خلال تنشيط الشراكة العالمية، التضامن العالمي المعزز، بمشاركة من جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الشعوب في إطار من الشراكة التعاونية خاصة امام اتساع نطاق الخطة وطموحها.

- الانتقال بالعالم نحو مسار قوامه الاستدامة.
- التأكيد على أنها تسعى إلى مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية وإنحاز ما لم يتحقق في إطارها.

- هي أهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية الاجتماعية والبيئية.
- تسعى للقضاء على: الفقر والجوع، مكافحة أشكال عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع؛ وحماية حقوق الإنسان والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، كفالة الحماية الأرض وموارده الطبيعية، تميئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي المستدام والمطرد الذي يشمل الجميع، وللازدهار العميم وتوافر فرص العمل الكريم للكافة.
- التأكيد على مراعاة اختلاف الواقع المعيش في كل بلد واختلاف قدرات البلدان ومستويات تنميتها، واحترام السياسات والأولويات الوطنية.
 - هي ثمرة مشاورات عامة واتصالات مكثفة بين جميع الفاعلين.

المطلب الثانى: خطة التنمية المستدامة 2030 و الهجرة

تؤكد خطة التنمية المستدامة 2030 بدور الهجرة في العملية التنموية في مضمون البند 29 من مقدمة الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد 2015، المتضمن الإعتراف بد: "المساهمة الإيجابية للمهاجرين في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة، وأن الهجرة الدولية هي واقع متعدد الأبعاد يتسم بأهمية كبرى في تنمية بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد" 11.

وفي ذلك إعتراف صريح بدور المهاجرين في تحقيق التنمية المستدامة، وكذا دور الهجرة ذات الطابع الدولة في تنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

الفرع الأول: مكونات خطة التنمية المستدامة 2030 و علاقتها بالهجرة

كما سبق وذكر بأن خطة التنمية المستدامة 2030 للأمم المتحدة ترتكز على خمس مكونات رئيسية، الناس: البعد الاجتماعي، الإزدهار: البعد الاقتصادي، الكوكب: البعد البيئي، السلم: البعد السياسي، الشراكة: وهي البعد الثقافي.

وتتقاطع الهجرة بشكل كبير مع هذه المكونات الخمس كما يلي:

- الناس: حيث يتمثل هدف الخطة في عدم ترك أحد خلف ركب التنمية، وهذا يشمل بمفهومه جميع الناس بمن فيهم المهاجرين واللاجئين. وبالتالي فإن تحقيق خطة 2030 يتطلب تمكين المهاجرين، وحماية حقوقهم، وضمان ظروف عمل لائق لهم، وادماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بغض النظر عن حالتهم (إن كانوا نظاميين أم غير نظاميين).

- الإزدهار: تعتبر تحويلات المهاجرين مصدر مهما للدخل، حيث بلغت في المنطقة العربية مجموعها 50.8 مليار دولار في عام 2015، كما أن التحويلات المالية من المنطقة هي أيضا مصدر للدخل للدول خارج المنطقة، حيث تعد المنطقة العربية واحدة من أعلى المناطق المرسلة للتحويلات في العالم، حيث أرسل المهاجرون في المنطقة ما يقدر بنحو 105 مليار دولار في عام 2014، أي ما يعادل 28 % من الإجمالي العالمي.
- الكوكب: يمكن أن تهدد التغيرات البيئية والمناخية السكان، مما يدفع الكثيرون إلى الهجرة لمواجهة تداعيات هذه التغيرات البيئية، وفي المنطقة العربية يكتسب الجانب البيئي اهتماما متزايدا، فعلى سبيل المثال تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 6% من سكان العالم، وهي المنطقة الأكثر جفافا في العالم، وهي المنطقة الأكثر جفافا في العالم، ومن المتوقع أن يؤدي التغير المناخي إلى المزيد من الانخفاض في نسب المياه مما سيؤثر بالتالي على القطاع الزراعي ويدفع بالمزيد من المزارعين إلى الهجرة بحثا عن مصدر بديل لكسب لعيش.
- السلم: يشكل غياب السلم وانتشار النزاع في عدد من الدول محرك بارز للهجرة والنزوح، فقد بلغ عدد النازحين في المنطقة العربية بحلول نماية عام 2016 ما يزيد عن 19 مليون، بما في ذلك أكثر من 16 مليون من النازحين داخليا وأكثر من 3 ملايين لاجئ، وفي المنطقة أيضا نحو 5.2 مليون "لاجئ" فلسطيني، كما تعد المنطقة العربية أكبر منطقة مرسلة للاجئين إلى جميع أنحاء العالم، حيث بلغ عدد اللاجئين من البلدان العربية أكثر من 7.5 مليون لاجئ في منتصف عام 2016.
- الشراكات: تتشابه خطة التنمية المستدامة مع الإدارة الجيدة للهجرة في الاعتماد على إنشاء شراكات قوية على المستويات الدولية والوطنية ودون الوطنية ومع جميع أصحاب المصالح في المجال.

تؤكد الركائز السالفة الذكر الإرتباط الوثيق بين الهجرة والتنمية والإسهام والتأثير المتبادل بينهما، ما يستلزم على جميع الفاعلين داخل الدول وخارجها إدراج الهجرة ضمن برامج وخطط وسياسات التنمية.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالهجرة

تم إدراج الهجرة لأول مرة في الإطار الإنمائي العالمي في هدف صريح ضمن خطة التنمية المستدامة 2030، والمتمثل في الهدف: 10، الغاية رقم: 10.7 المتعلقة بشأن "تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة" 13.

وحتى الآن، ليس هناك تعريف مشترك متفق عليه لما يشكل "هجرة على نحو منظم وآمن ونظامي ومتسم بالمسؤولية"، أو "سياسات هجرة مخطط لها وتتسم بحسن الإدارة"، وقد أعرب البعض عن قلقه من أن توحي بعض المصطلحات من مثل "منظم" و"نظامي" بأن هذا الهدف معني بالهجرة التي تقبلها الدولة وتضبطها 14.

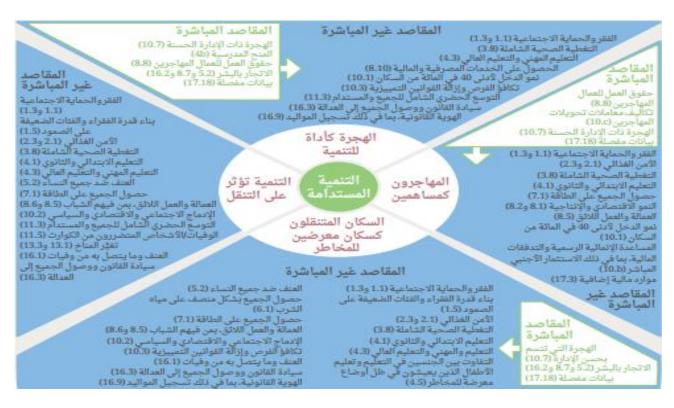
من خلال الغاية رقم: 10.7 المذكورة يتأكد بأن خطة التنمية المستدامة 2030 تنظر للهجرة بمنظار التيسير وليس التقويض والتضييق، لكن بشروط النظام والإنتظام، الأمان والمسؤولية وحسن الإدارة، وفي النقطة الأخيرة (حسن إدارة الهجرة) تأكيد صريح على قابلية الهجرة للإدارة والتسيير بمدف تنمية مستدامة.

ويقصد بتيسير الهجرة: تيسر سياسات التنقل الدولي من خلال فتح قنوات الهجرة القانونية، وخفض التكاليف المرتبطة بالهجرة، وإتاحة التنقل الدولي والداخلي لمن لا يستطيعون الهجرة حاليا 15.

إضافة إلى الغاية السالفة الذكر تأتي الغاية رقم: 10. ج بشأن "خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 8%، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5%، بحلول عام 2030"، وفي ذلك اعتراف بالدور الأساسي الذي تؤديه الهجرة في الإسهام الإيجابي في التنمية المستدامة حين يتم إدارتما بشكل جيد 16.

كما تتضمن خطة التنمية المستدامة 2030 أهداف أحرى ذات صلة بالهجرة يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل 2: أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 ذات الصلة بالهجرة



المصدر: منظمة الأمم المتحدة، المنظمة الدولية للهجرة، نفس المرجع السابق، ص. 77.

المطلب الثالث: الهجرة مصدر لمكاسب تنموية (كيف؟)

يلخص العالم الديموغرافي (ألفريد صوفي) إشكالية الهجرة بقوله: "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات" ¹⁷.

تفسر المقولة أعلاه بأن الهجرة يتحقق من ورائها في نهاية المطاف نفع للإنسان، وأنها وسيط بين الإنسان وغايات الربح والنمو والتنمية التي يصل إليها إما بالترحال والهجرة لإغتنامها أو بالإستقرار في مواطنها، إلا أنه ليس بالضرورة كل مهاجر مستفيد وليست كل هجرة تحقق منافع للإنسان.

أقرت البلدان بأهمية العلاقة وتعقيدها بين الهجرة الدولية والتنمية وضرورة معالجة التحديات التي تطرحها الهجرة واغتنام الفرص التي تتيحها في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، كما بالنسبة إلى المهاجرين وعائلاتهم، ويمكن أن يكون لخطط الحوكمة على المستويات المختلفة دور مهم في تيسير الهجرة وتعزيز القدرات الكامنة والتصدي للمخاطر والتحديات، لذا ينبغي أن يغتنم المحتمع الدولي الفرصة لتعزيز التعاون الدولي والاستفادة من الإمكانات الإنمائية الكامنة في تنقل البشر 18.

ولا يتحقق ما سبق إلا بإنتهاج حوكمة شمولية للهجرة تستند على الركائز التالية 19:

- تمكين المهاجرين في صلب خطط الحوكمة جميعها: بدعم حريات المهاجرين وإمكاناتهم، في صميم خطط حوكمة الهجرة جميعها، لترسيخ الالتزام الدولي باعتبار المهاجرين أولا أصحاب حقوق وكما أنه شرط ضروري لنجاح المبادرات السياساتية، التي تعزز بدورها التنمية المستدامة للمهاجرين ومن خلالهم.
- تستلزم أهداف التنمية المستدامة المترابطة نهجا شموليا: لا بد من اعتماد نهج شمولي في وضع السياسات وإعداد البرامج بدلا من التركيز حصرا على المؤشرات الفردية.
- حوكمة الهجرة تتجاوز سياسات الهجرة: حتمية تعميم الهجرة في السياسات العامة (صحة، تعليم، عمل ...إلخ) والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ودون الوطنية ضرورية لمراعاة الطابع العرضي للهجرة والنزوح.
- التعاون بين المؤسسات أساسي لحوكمة الهجرة الشاملة: التعاون الجحدي ضمن المؤسسات (مجموعات العمل الجالس و اللجان) وفيما بينها ضروري للمضي نحو نهج أكثر شمولية في حوكمة الهجرة، بتعزز الاتساق المؤسسي والسياساتي، وتتصدى للتحديات في وجه اتباع نهج سياساتية متماسكة نشأت بفعل أطر مؤسسية وسياسياتية مجزأة.
- النظر في الاحتياجات والقدرات الخاصة بالمجموعة وبكل من الجنسين: ينبغي أن تأخذ سياسات الهجرة التي تتسم بحسن الإدارة بالاعتبار التحديات المحددة التي تواجهها شرائح السكان المختلفة (خدمات صحية ترتبط بكل جنس)، وقد تسهم السياسات التي لا تأخذ بالاعتبار فئات المهاجرين المختلفة في زيادة تحميش من هم بالفعل أكثر تعرضا للمخاطر

ويساعد فهم هذه الأبعاد المختلفة في وضع سياسات أكثر فعالية ومحددة الهدف، ومن هنا تتأكد الحاجة إلى بيانات مصنفة لفهم هذه الاختلافات والحيلولة دون نواتج سياساتية سلبية غير متوقعة.

- خطط حوكمة قائمة على الأدلة تستلزم معلومات موثوقة: تحقيق زيادة كبيرة في توفر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل والجنس والسن والانتماء العرقي والوضع كمهاجر، أمر بالغ الأهمية لفهم أوجه انكشاف المهاجرين على المخاطر وإمكاناتهم فيما يتعلق بالمقاصد العامة لأهداف التنمية المستدامة.
- حوكمة الهجرة لا تقتصر على المهاجرين: أثر حركات الهجرة لا يقتصر على المهاجرين فقط بل يؤثر على مجتمعات المهاجرين في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، ولهذا السبب ينبغي أن تأخذ حوكمة الهجرة بالاعتبار أين تلزم التدخلات الخاصة بالهجرة، ومتى ينبغي أن توجه التدخلات إلى المجتمعات المحلية المتأثرة بالهجرة بما في ذلك السكان غير المتنقلين.
- حوكمة الهجرة تعنى بالنتائج والآثار: من الأهمية أن يتذكر صانعوا السياسات بأن حوكمة الهجرة الجيدة تعنى أولا وقبل كل شيء بالنواتج والآثار.
- مطلوب حوكمة متعدة المستويات: الإدارة الفعالة للهجرة تشمل مستويات حكومية مختلفة، بما في ذلك على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والثنائية والعالمية، وللهيئات دون الوطنية مثل البلديات دور حاسم في تلبية احتياجات السكان المتنقلين أو في إشراك المغتربين.

إجمالا لما سبق، تعرف حوكمة الهجرة في أحيان كثيرة على أنها: "مجمل السياسات والبرامج المتعلقة بالهجرة للبلدان فرادى والمناقشات والاتفاقات فيما بين الدول، والمنتديات والعمليات الاستشارية المتعددة الأطراف، وأنشطة المنظمات الدولية والقوانين والأعراف ذات الصلة على الصعيدين الوطني والدولي" 20.

وفي سياق ما ذكر عن حوكمة الهجرة، فإن التعريف الأكثر توافقا حولها يعتبرها: "منظومة من المؤسسات والأطر القانونية والآليات والممارسات الرامية إلى تنظيم الهجرة وحماية المهاجرين، ويستخدم هذا المصطلح بشكل يكاد يرادف "إدارة الهجرة" مع أن مصطلح إدارة الهجرة يشير في بعض الأحيان إلى معنى أضيق نطاقا، هو تنظيم الحركة بين الحدود على صعيد الدولة" 21.

ويؤكد المفهوم الأخير لحوكمة الهجرة على عملية ومبدأ التنظيم (منتظم، نظامي، منظومة)، ولمصلح التنظيم دلالات تشير إلى الترتيب والتدبير للهجرة بعيدا عن العشوائية والصدفة أو الإكتفاء بالمفهوم الضيق لإدارة الهجرة (التحكم في حركة الدخول والخروج من وإلى الحدود الوطنية)، لتأخذ نسقا ونظاما معينا يؤكد على معيار التشاركية حين يشترط على الفاعلين والقائمين على شؤون الهجرة والمهاجرين اشتراكهم في القناعات والأهداف.

و يمكن إقتراح تعريف يبسط لمفهوم حوكمة الهجرة بإعتبارها: كل الخطط والبرامج والإجراءات والممارسات والقرارات والسياسات التي تعنى بشأن قضايا الهجرة، التي تتسم بالترابط والشمولية والتشاركية وتستند على قاعدة بيانات دقيقة وشاملة ومدروسة من جميع الجوانب، وترسمها وتصنعها وتشارك فيها فواعل دولاتية وغير دولاتية، رسمية وغير رسمية على جميع المستويات

في إطار الإلتزام بمبدأ الشراكة التعاونية، الهدف من ذلك كله هو ضبط الهجرة وتنظيمها في سبيل حصد مكاسب تنموية مستدامة، مركزة الجهد والإهتمام على فئة المهاجرين بإعتبارهم محور وركيزة العملية دون إغفال مجتمعاتهم.

من قبيل المفارقة إلى حد ما أن يظل الجزء الأكبر من عملية حوكمة الهجرة على مر التاريخ من اختصاص فرادى الدول وأن تظل سياساتها ولوائحها المتعلقة بالهجرة تُرسم عادة على الصعيد الوطني، وظلت حوكمة الهجرة، في معظمها، مرتبطة ارتباطا وثيقا بسيادة الدولة. فتحتفظ الدول بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بدخول غير المواطنين وبقائهم فيها، لأن الهجرة تؤثر تأثيرا مباشرا في بعض العناصر المحددة للدولة، وتُعتبر الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف سمات من حوكمة الهجرة، وهناك عدة ترتيبات عالمية في شكل معاهدات دولية اتفقت الدول في إطارها على تطبيق حقوق الإنسان وما يرتبط بما من مسؤوليات الدول في مجالات محددة، ويشكل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (الاتفاق العالمي من أجل الهجرة) معلما في هذا الصدد، باعتباره أول بيان متفاوض عليه دوليا يتضمن أهدافا لحوكمة الهجرة في الجمعية العامة حقوق المهاجرين ومبدأ سيادة الدولة على إقليمها، وعلى الرغم من أنه ليس ملزما قانونا، فقد اعتمد في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء في ديسمبر 2018 أثناء مؤتمر للأمم المتحدة، شارك فيه أكثر من 150 دولة عضوا فيها 20.

خاتمة

تلخيصا لما ورد في مضمون الدراسة التي تناولنا فيها ظاهرة الهجرة الإنسانية بتباين حجمها (فردية كانت أم جماعية) شرعيتها (قانونية أو غير قانونية)، دوافعها (قسرية أو إدرادية) ونطاقها، حيث أصبحت ذات طبيعة عبر دولية تفاعلا مع واقع العولمة التي تذوب فيها الحدود الجغرافية والسياسية، وكذا أبعاد التنمية المستدامة والشاملة للجميع الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية، لما لهذه الأخيرة (تنمية مستدامة) من إرتباط وثيق بقضايا الهجرة حصوصا وأنها هي أيضا استجابت لواقع العولمة من حيث أن أهدافها أصبحت ذات بعد دولي، يتمظهر ذلك في مساعي التنسيق الدولي لتوحيد أجندات وخطط التنمية متحسدة في خطة الامم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، حيث أن أهداف وغايات ومؤشرات هذه الأخيرة تضمنت قضايا الهجرة مستهدفة في ذلك تعظيم إيجابياتها قدر الإمكان بما يعود بالنفع على المهاجرين وبلدان المنشأ والعبور والمقصد، لتخلص الدراسة إلى النتائج التالية:

- تنظر خطة التنمية المستدامة 2030 للهجرة على أنها ظاهرة إنسانية عبر وطنية، لا تصدها حدود الجغرافيا السياسة ولا يتضمن قاموسها على مفهوم السيادة الكلاسيكي، إذ تركز النظر عليها من زاوية مورد تنموي لا يمكن جني ثمارها إلا بعد تفاعل معها ومعالجة لها ومنحها حيز من الإهتمام، بتبنى حوكمة رشيدة ونمط تسيير و إدارة سليمة لها.
- أولت خطة التنمية المستدامة 2030 أهمية ومكانة لقضايا الهجرة، سواء في الأهداف والغايات ومؤشراتها بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة، أكثر من ذلك تعد الخطة أحد الأسس التي بني عليها الاتفاقين العالميين للهجرة واللاجئين.
 - المهاجرون هم المحور والركيزة التي يمكن أن تساهم بما الهجرة في أبعاد التنمية.

- علاقة الهجرة بالتنمية لا تختزل في الجانب الإيجابي الخطي (هجرة-تنمية)، بل تتشابك في صورة تفاعلية تتجلى على سبيل المثال في تأثير الأزمات (البيئية، الصحية، السياسية و الأمنية ...إلخ) على نمط ووجهة وكثافة الهجرة.

وبخصوص أهم التوصيات التي نقترحها فقد صنفت إلى ثلاثة محاور:

- 1- مقترحات إستباقية ذات طابع إحترازي وقائي: بعنوان "التنمية من أجل لا هجرة".
- تبني خطط وسياسات تنموية تلبي الحاجات والمطالب الإقتصادية، الإجتماعية وحتى البيئية لجميع المواطنين في إطار شامل يراعى مبدأ الإستدامة، في سبيل تمكينهم من حقهم في الإستقرار بكرامة وضمان الحقوق والحرايات والرفاه.
 - تقليص كل العوامل السلبية التي تكره الأشخاص على هجرة بلدانهم الأصلية.
 - 2- مقترحات علاجية: التخفيف من اللجوء إلى خيار الهجرة كحل لتحصيل الحقوق الإنسانية.
- مد يد المساعدة للدول التي تعرف تأخرا في الإلتحاق بركب التنمية المستدامة سواء من طرف الدول أو المنظمات وغيرها.
 - 3 التنمية بمبدأ "رابح رابح" التعايش مع أمر الواقع: إدراة آثار الهجرة على التنمية بمبدأ "رابح رابح"
- تعزيز دور المؤسسات الحكومية وصناع القرار في حوكمة الهجرة وتحقيق التنمية المستدامة بالعمل على مراجعة الإستراتيجيات والسياسات العمومية المعتمدة، للتأكد من إدماج الهجرة والمهاجرين فيها وإقتراح سياسات حديدة تأخذ دمج هذا البعد في اعتبارها.
- المشاركة بفعالية في اللقاءات المشتركة على الصعيدين الإقليمي والدولي لتبادل الخبرات والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لقضايا الهجرة المختلفة، وتبني هجرة في إطار حتمية الشراكة والتنسيق تكفل حق جميع الأطراف على رأسها المهاجرين في مكاسب التنمية.
- التقليص قدر الإمكان من الهجرة ذات النتائج السلبية خاصة فيما تعلق بالإتجار بالبشر والعمل القسري، والعمل على توسيع المجال قدر المستطاع أمام فرص الهجرة القانونية والمشروعة.
- ضرورة توفر قاعدة بيانات محينة وتفصيلية وعالية الجودة، تصدر عن جهات موثوقة حول كل ما يتعلق بالهجرة والتنمية على حد السواء، من أجل إدارة سليمة من مرحلة التخطيط إلى توفير الإمكانيات والبدائل، التنفيذ والتقييم لغرض التقويم، في سبيل تحقيق هجرة منظمة ومنتظمة وآمنة و تنمية مستدامة وشاملة.
- إستغلال ميداني أمثل لمخرجات النشاطات العلمية للمؤسسات الجامعية (إصدرات، ملتقيات، ندوات، أيام دراسية، ورشات...) ومراكز الأبحاث والمعاهد المتخصصة في قضايا الهجرة والتنمية، وتمويل مثل هذه الجهات والنشاطات بكل

الوسائل التشريعية واللوجيستية، نظرا لإسهامها الفعال في التشخيص والعلاج والإستشراف سواء في جانب التنظير أو الميدان والتطبيق.

التهميش:

¹ شكيرب آسيا، وآخرون، 2017، لماذا يهاجر الشباب العربي؟ بحوث في إشكاليات الهجرة والمستقبل. الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسات السياسات، ص 151.

² المركز الديمقراطي العربي، 2019. ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ص 35.

³ بن نوي عائشة، 2020، مصطلح الهجرة غير الشرعية بحث في المفهوم والمعالم النظرية ضمن التوجهات الأكاديمية، *مجلة الإبراهيمي للأدب والعلوم الإنسانية*، المجلد . 01، العدد 04، ص ص 190–191.

⁴ منظمة الأمم المتحدة، 2020. الهجرة [عبر الأنترنت]. متوفر على الرابط: https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/migration/index.html، متوفر على الرابط: [طلع عليه بتاريخ 21 جانفي 2021].

⁵ سدي على، ستي حميد، 2017، ظاهرة الهجرة الدولية محاولة نمذجة حالة الجزائر، **مجلة شعاع الدراسات الإقتصادية**، المجلد 01، العدد 01، ص 11.

⁶ دحه سليم، 2013، الهجرة الدولية المفهوم ومنظورات التفسير، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 01، ص ص 8-9.

https://www.un.org/ar/sections/what-we-do/promote- ع**زيز التنمية المستدامة** [عبر الأنترنت]. متوفر على الرابط: -2020. تعزيز التنمية المستدامة [عبر الأنترنت]. متوفر على الرابط: -sustainable-development [باطلع عليه بتاريخ 21 جانفي 2021].

⁸ قادري محمد الطاهر، 2013، *التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطيبق.* الطبعة 1. بيروت: مكتبة حسن العصرية للنشر، ص 57.

⁹ الهيتي سهير إبراهيم حاجم، 2014، **الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**. الطبعة 1. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ص ص 110-109.

الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2015. تحول عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. أعمال الدورة السبعون لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لإعتماد خطة التنمية المستدامة لما بعد 2015 في 21 أكتوبر 2015، نيويورك، ص ص -8.

¹¹ نفس المرجع، ص 11.

¹² الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2019. ورقة معلومات حول الأهداف ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030. أعمال الإجتماع الخامس لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء في 15 أفريل 2019، القاهرة، ص 2.

 $^{^{13}}$ نفس المرجع، ص 13

¹⁴ منظمة الأمم المتحدة، المنظمة الدولية للهجرة، 2018. **الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030**. ضمن: *تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017*. وعبر الأنترنت] المرجع: E/ESCWA/SDD/2017/1. ص 76.

¹⁵ نفس المرجع، ص 77.

¹⁶ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 3.

¹⁷ عثماني مرابط حبيب، جنيدي خليفة، 2018، الجزائر والهجرة غير الشرعية في ظل التحديات الأمنية الجديدة، مجلة التراث، العدد 29، المجلد 01، ص 300.

¹⁸ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 116.

¹⁹ نفس المرجع، ص ص 116–118.

²⁰ نفس المرجع، ص 74. ²¹ نفس المرجع، ص 121.

²² المنظمة الدولية للهجرة، 2019. تقرير الهجرة في العالم لعام **2020** [عبر الأنترنت] المرجع: PUB2020 / 076 / R. ص 291.

🔲 قائمة المراجع والمصادر:

أولا: الكتب

- 1. شكيرب آسيا، وآخرون، 2017، لماذا يهاجر الشباب العربي؟ بحوث في إشكاليات الهجرة والمستقبل. الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسات السياسات، ص 151.
- 2. قادري محمد الطاهر، 2013، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق. الطبعة 1. بيروت: مكتبة حسن العصرية للنشر.
- 3. محمد غنيم عثمان، أحمد أبو زنط ماجدة ، 2007، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. الطبعة 1. عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع.
- 4. المركز الديمقراطي العربي، 2019. ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ص 35
- 5. الهيتي سهير إبراهيم حاجم، 2014، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. الطبعة 1.
 بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

ثانيا: المقالات

- 1. بن نوي عائشة، 2020، مصطلح الهجرة غير الشرعية بحث في المفهوم والمعالم النظرية ضمن التوجهات الأكاديمية، مجلة الإبراهيمي للأدب والعلوم الإنسانية، المجلد 01، العدد 04.
- 2. دحه سليم، 2013، الهجرة الدولية المفهوم ومنظورات التفسير، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 01.
- 3. عثماني مرابط حبيب، حنيدي خليفة، 2018، الجزائر والهجرة غير الشرعية في ظل التحديات الأمنية الجديدة، مجلة التراث، العدد 29، المجلد 01.
- 4. سدي على، ستي حميد، 2017، ظاهرة الهجرة الدولية محاولة نمذجة حالة الجزائر، مجلة شعاع الدراسات الإقتصادية، المجلد 01، العدد 01.
- 5. مشوار سعد الدين، شنافي فوزية، 2018، تطور مفهوم الهجرة من ظاهرة سوسو-إقتصادية إلى ظاهرة أمنية قراءة في تحول المفهوم، مجلة الحوار الفكري، المجلد 12، العدد 15.

ثالثا: المؤتمرات والملتقيات

- 1. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2019. ورقة معلومات حول الأهداف ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030. أعمال الإجتماع الخامس لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء في 15 أفريل 2019، القاهرة.
- 2. الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2015. تحول عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. أعمال الدورة السبعون لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لإعتماد خطة التنمية المستدامة لما بعد 2015 في 21 أكتوبر 2015، نيويورك.

رابعا: التقارير

- 1. منظمة الأمم المتحدة، المنظمة الدولية للهجرة، 2018. الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ضمن: تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017 [عبر الأنترنت] المرجع: E/ESCWA/SDD/2017/1.
- 2. المنظمة الدولية للهجرة، 2019. تقرير الهجرة في العالم لعام 2020 [عبر الأنترنت] المرجع: / 076 / 076 / 908.
 2. ص 291.

خامسا: المواقع إلكترونية

- 1. منظمة الأمم المتحدة، 2020. تعزيز التنمية المستدامة [عبر الأنترنت]. متوفر على الرابط: https://www.un.org/ar/sections/what-we-do/promote-sustainable-development/ [4021].
- 2. منظمة الأمم المتحدة، 2020. الهجرة [عبر الأنترنت]. متوفر على الرابط: https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/migration/index.html [إطلع عليه بتاريخ 21 جانفي [2021].

LIST OF REFERENCES AND SOURCES IN ROMAN SCRIPT:

'wwalā: al-kutub

- 1. škīrb 'syā, wa'āḥarūn, 2017, limāḍā uhāǧir al-šabāb al-ʿarabī? buḥūṯ fī iškāliyyāt al-hiǧrať wa al-mustaqbal. al-ddawḥť: al-markaz al-ʿarabī li'abḥāṭ wa dirāsāt al-ssiyāssiyyat, ş 151.
- 2. qādrī muḥamad al-ṭṭāhir, 2013, al-ttanmiyať al-mustadāmať fī al-buldān al-ʿarabīyať bayna al-nnaẓarīyať wa al-ttaṭbīq. al-ṭṭabʿať 1. bayrūt: maktabať ḥasan al-ʿaṣriyyať li-nnašr.
- 3. muḥamad ġunaym 'utmān, aḥmad abū zanaṭ māǧidat , 2007, al-ttanmiyat al-mustadāmat falsafatuhā wa asālīb taḥṭīṭuhā wa adawāt qiyāsuhā. al-ṭṭab'at 1. 'umān: dār ṣafā' li-nnašr wa al-ttawzī'.
- 4. al-markaz al-ddīmuqrāţī al-ʿarabī, 2019. *zāhirať al-hiǧrať kaʾazmať ʿālamiyyať bayn al-wāqiʿ wa al-ttadāʿiyyāt*. birlīn: al-markaz al-ddīmuqrāţī al-ʿarabī li-ddirāsāt al-ʾistrātīǧiyyať wa al-ssiyāssiyyat wa al-ʾiqtiṣādiyyať, ş 35
- 5. al-hītī suhīr ibrāhīm ḥāǧim, 2014, al-ʾāliyāt al-qānūniyyať al-ddawliyyať liḥimāyať al-bīʾať fī iṭār al-ttanmiyať al-mustadāmať. al-ṭṭabʿať 1. bayrūt: manšūrāt al-ḥalabī al-ḥuqūqiyať.
- 6. bin nawwī 'ā'išt, 2020, muṣṭalaḥ al-hiǧrat ġayr al-šar'iyyat baḥt fī al-mafāhīm wa al-ma'ālim al-nnaẓariyyat dimna al-ttawaǧǧuhāt al-'akādīmyyat, maǧallat al-'ibrāhīmī li-l-'adab wa al-'ulūm al-'insāniyyat, al-muǧallad 01, al-'adad 04.
- 7. daḥḥah salīm, 2013, al-hiǧrat al-ddawliyyat al-mafhūm wa manẓūrāt al-ttafsīr, maǧallat al-ʻulūm al-qānūniyyat wa al-ssiyāsiyyat, al-muǧallad 04, al-ʻadad 01.
- 8. 'utmānī mrābit ḥabīb, ǧnīdī halīfat, 2018, al-ǧazā'ir wa al-hiǧrat ġayr al-šar'iyyat fī zil al-ttaḥaddiyaāt al-'amniyyat al-ǧadīdat, maǧallat al-tturāt, al-ʿadad 29, al-muǧallad 01.
- 9. siddī 'alī, sittī ḥamīd, 2017, zāhirať al-hiǧrať al-ddawliyyať muḥāwūlať namdaǧať ḥālať al-ǧazā'ir, maǧallať šu'ā' al-ddirāsāt al-'iqtiṣādiyyať, al-muǧallad 01, al-'adad 01.
- 10. mišwār sa'd al-ddīn, šannāfī fūziyyat, 2018, taṭawwur mafhūm al-hiǧrat min ẓāhirat sūsyū-'iqtiṣādiyyat 'ilá ẓāhirat 'amniyyat qirā'at fī taḥawwul al-mafhūm, *maǧallat al-ḥiwār al-fikrī*, al-muǧallad 12, al-'adad 15.
- 11. al- 'amānat al- 'āmat liǧāmi 'at al-dduwal al- 'arabiyyat, 2019. waraqat ma 'lūmāt ḥawla al- 'ahdāf dāt al-ṣṣilat bi al-hiǧrat fī huṭṭat al-ttanmiyat al-mustadāmat 2030. 'a 'māl al-' iǧtimā 'al-hamis li 'amaliyyat al-ttašāwur al- 'arabiyyat al- iqlīmiyyat ḥawla al-hiǧrat wa al-lluǧū 'fī 15 afrīl 2019, al-qāhirat.
- 12. al-ǧamʿiyyaẗ al-ʿāmaẗ li-l'umam al-muttaḥidaẗ, 2015. taḥawwul ʿālamunā: huṭṭaẗ al-ttanmiyat̆ al-mustadāmaẗ liʿām 2030. 'aʿmāl al-ddawtaẗ al-ssabʿūn limuʾtamar qimmat̆ al-ʾumam al-muttaḥidat̆ liʿtimād huttat̆ al-ttanmiyat̆ al-mustadāmat̆ limā baʿd 2015 fī 21 ʾuktūbar 2015, nyūyūrik.
- 13. munazzamať al- umam al-muttaḥidať, al- munazzamať al-ddawliyyať li-l-hiǧrať, 2018. al- hiǧrať fī al-minṭaqať al-ʿarabiyyīť wa huṭṭať al-ttanmiyať al-mustadāmať 2030. dimna: taqrīr ḥālať al-hiǧrať al-ddawliyyať liʿām 2017 [ʿabra al-ʾantirnit] al-marǧaʿ: E/ESCWA/SDD/2017/1.
- 14. al- munazzamat al-ddawliyyat li-l-hiğrat, 2019. taqrīr al-hiğrat fī al-ʿālam liʿām 2020 [ʿabra al-ʾantirnit] al-margaʿ: PUB2020 / 076 / R. ş 291.
- 15. munazzamať al- umam al-muttaḥidať, 2020. taʻzīz al-ttanmiyať al-mustadāmať [ʻabra al-ʾantirnit]. mutawaffir ʻalá al-rrābiţ: https://www.un.org/ar/sections/what-we-do/promote-sustainable-development/, [ʾuṭṭuliʿa ʿalayh bitārīḥ 21 ǧānfī 2021].
- 16. munazzamat al- umam al-muttaḥidat, 2020. al- higrat ['abra al-'antirnit]. mutawaffir 'alá al-rrābit: https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/migration/index.html, ['uṭṭuli'a 'alayh bitārīh 21 ǧānfī 2021].

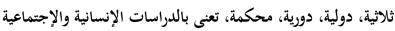




JOURNAL INDEXING



AL TURATH Journal (ALTI)



متعددة التخصصات، متعددة اللغات



Multidisciplinary, Multilingual.

LEGAL DEPOSIT: 2011-1934 ISSN: 2253-0339 E-ISSN: 2602-6813

















Eurasian Scientific



















Scientific Indexing Services



ScienceGate Academic Search Engine



